الاوثان مرتبة فلا اشكال والا فلا بد من حمل الشاهد في الرواية على المبالغة وذلك لا يضر بما
والى حمل ان ما اوعد الله النار في الكتاب الكريم وصاكان مساويا لاقل مرتبة منه هو كبيرة وما
عداه صغيرة وان اوعد النبي صم عليه النار ثم خرج من ذلك الفرائض التي ذكرت في الكتاب او اوعد
النبي صم عليه النار بقوله صم من ترك الصلاة متعمدا او شيئ مما فرض الله اه او ما
ترك سابع الفرائض وان كانت مذكورة في الكتاب ولم يوعد النبي صم عليه النار فليس بكبيرة
ولا صحة للحد الله المشهورة الحاصلة والاصليين السابقين من الموضوعي والحكمي والاخبار الدالة
على الحصر دخل فيها ما دخل وبقي الباقي خارجا والصحيحة المذكورة وان دلت على كون ترك كل
من فرائض الله عز وجل كبيرة لكنها لا تفيد الوصف وبعد ملاحظة التعليل بان رسول اه
وسايط التعليلات السابقة واللاحقة تحصل الظن بعدم كون ترك سابع فرائض فيه عبد
ماد كر في الكتاب ولا سيما بعد قوة الشهود بحيث انه الموضع الرابع على كبيرة على ما ذهبنا قادحة
في العدالة وان لم تكونا اوعد الله عليه النار وذلك لظهور اتفاقهم على ان كل كبيرة قادحة
في العدالة وان اختلفوا في تعيينها فانه نزاع صغروي لا ينافي الوفاق على حكم الكبرى ويدل
عليه ايضا مفهوم رواية علقمة من لم تره بعينك يرتكب ذنبا فيخرج من اهل العدالة ومفهوم
ان من تراه بعينك يرتكب ذنبا فهو ليس من اهل العدالة من خرج صار خرج وبقي الباقي تحت عموم
المفهوم واما المعارضة باخبار الحصر فقد مر الجواب عنها فانقلت مفهوم هذه الرواية
معارضة مع مفهوم صحيحة ابن ابي يعفور لانه يقتضي كون المجتنب عما اوعد الله عليه النار
عادلا وان ارتكب غيره من المعاصي وهذا اخص مطلق من المفهوم الاخر فيقدم عليه فلما
بعد ذهاب المعظم الى خلاف هذا المفهوم لا يحمل منه الظن حتى يعمل به والمفهوم الاول
معتضدا بالشهرة فيقدم فيخصص مفهوم صحيحة ابن ابي يعفور بما تقدم القول بان الاولى
الكبائر التي اوعد الله عليها النار عادلا الا اذا ارتكب ما هو مساو لاقل مرتبة الكبيرة مثلا
بل نقول ان المذكورات في تلك الصحيحة بان النار لكل الكبائر التي اوعد الله عليها النار عادلا
الا اذا ارتكب ما هو مساو لاقل مرتبة الكبيرة مثلا بل نقول ان المذكورات في الصحيحة
بالدلالة ولم يكن من الكبائر السابع هل التوبة يزيل الفسق ايزال الحق ان كون
التوبة في الجملة من بابه للفسق ليس بمحل الاشكال للاجماع والايات الكثيرة كقوله تعالى

في التجرد صدور التوبة موجب لازالة الفسق وترتب الاحكام كما يقوله الشيخ رة فيقول
ان الحاكم ان يعمل بشاهد الفاسق بتوبته ان لم يكفي اقبل شهادته لكم لا يكفي ذلك بل لا بد من انكشاف
صدق التائب وكون توبته واقعية كما عليه بعض اخر لحق اللهي لاصالة الفسق والتمسك
باطلاق قوله التائب من الذنب كمن لا ذنب له ونحو صدوره بان الصغرى اعني كون هذا
الشخص تائبا مسلمة لكن كلية الكبرى ممنوعة لعدم انصراف اطلاق هذه الرواية ونحوها الى
من لم يحصل له العلم ولا الظن بصدقه وتحقق توبته في الواقع بل هي منصرفة الى صورة العلم
او الظن بصدقه والتمسك بما روي عن علي ع من انه اقام الحد على قاذف ثم شهد الحد
بتوبة فقال ع له تب حتى اقبل شهادتك فتاب وقبل فاسد لانه قضية واقعية لا تتعدى الى
غيرها مع ضعف الخبر وعدم جابر لها فانقلت الدليل على كفاية الظن بصدقه مع ان الاصل
يقتضي الاقتصار على صورة العلم بوضع الالفاظ للمعاني النفس الامرية قلنا ان الالفاظ في
بعض المقامات تنصرف الى المعاني المتعقدة وما نحن فيه من هذا الباب فان قلت هل يكفي
مجرد العلم او الظن بصدق التائب وان علمنا باتفاق الملكة ام يشترط في ترتيب احكام العدالة
من عدم العلم بفقدان الملكة بل يترتب الاحكام بعد التوبة وان علمنا بفقدان الملكة لاطلاق
الادلة والمعارضة بقوله تعالى وأستشهدوا ذوي عدل منكم فاسد لعدم الصرف ورود الاطلاقات
عليه فانقلت هل الاستمرار على التوبة شرط لحصولها وآله بعضهم اعني انه هل يشترط الاستمرار
على التوبة مدة معتدة بها التي تمكن فيها من المعصية ولم يفعل ام لا يشترط ولكنا لا يشترط
ذلك لاطلاق الادلة من الاية والاخبار والمعارضة بقوله تعالى الا من تاب وعمل صالحا حيث
انه يدل على اشتراط الاستمرار على التوبة مدة موفية بان الاية وان كانت ظاهرة في ذلك الا انها
واردة مورد الاغلب بمعنى انه شرط اغلبي نظرا الى انه لا يحصل العلم والظن بصدقه
الا بعد مضي زمان معتد به كما لا يخفى فاذن لو فرض ظهور الانكشاف عن الصدق بمجرد
صدور التوبة في بعض الاحكام بعد وقوع الاحكام عليه فانقلت هل يشترط فعل المستحبات بعد
التوبة ام لا قلنا لا يشترط لذلك لاطلاق قوله الا الذين تابوا وقوله التائب من الذنب كمن
لا ذنب له وتوهم وقوع التعارض بين تلك الاطلاقات وقوله الا من تاب وآمن وعمل صالحا